A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/CONF.157/NI/2
3 June 1993
ARABIC
Original : ENGLISH

المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان
فيينا ، ١٤ - ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣
البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت

مناقشة عامة بشأن التقدم المحرز في ميدان حقوق الإنسان منذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبشأن تحديد العقبات التي تحول دون احراز مزيد من التقدم في هذا المجال وطرق تذليلها

مساهمة من اللجنة النيوزيلندية لحقوق الإنسان

مقدمة

١ - ان التزام أي دولة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان إنما يتجلى في قوانينها ومؤسساتها الداخلية ، كما يتجلى في استعدادها لتغيير هذه القوانين ولانشاء هذه المؤسسات .

أولا - انشاء المؤسسات

٢ - كانت أول مؤسسة تُنشأ في نيوزيلندا هي "مكتب موفّق العلاقات العرقية" (قانون العلاقات العرقية لعام ١٩٧١) . كذلك أخذت نيوزيلندا بمؤسسة أمين المظالم في عام ١٩٦٢ .

٣ - وفي عام ١٩٧٧ ، أُنشئ مكتب يضطلع بدور أوسع نطاقا هو لجنة حقوق الإنسان . وكان انشاء هذه اللجنة يرتبط ارتباطا واضحا بمبادرات الأمم المتحدة . فنص العنوان الطويل لقانون لجنة حقوق الإنسان لعام ١٩٧٧ هو كما يلي: "قانون بإنشاء لجنة لحقوق الإنسان وبتعزيز النهوض بحقوق الإنسان في نيوزيلندا بما يتفق بصورة عامة مع عهدي الأمم المتحدة الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان" . وتضم اللجنة سبعة أعضاء منهم ثلاثة متفرغون وواحد غير متفرغ وموفّق العلاقات العرقية والمفوض المعني بالحرمة الخاصة وأمين المظالم الرئيسي .

٤ - وقد أشار أمين المظالم الرئيسي الى رغبته في ألا يكون جزءا من اللجنة عند اعادة النظر في هذا القانون . اذ يوجد تعارض محتمل في المصلحة لأن اللجنة تخضع لقانون المعلومات الرسمي ، الذي يديره أمين المظالم ، مع وجود أدوار وولايات منفصلة للمؤسستين المعنيتين .

٥ - ويقوم بتعيين أعضاء اللجنة الحاكم العام بناء على توصية وزير العدل ، وذلك لفترة محددة (خمس سنوات) ، ولا يجوز عزلهم إلا لأسباب محددة من جانب الحاكم العام . وتحدد المرتبات اللجنة العليا للمرتبات ، وهي هيئة مستقلة تحدد مرتبات القضاة والسياسيين على سبيل المثال .

٦ - وتتحمل اللجنة نفسها المسؤولية في أعمالها من حيث أنها مطالبة بتقديم تقرير سنوي إلى الوزير ، ويطرح هذا التقرير للمناقشة في البرلمان . كذلك فإنها ، بوصفها هيئة ممولة من الحكومة ، تخضع الآن لمتطلبات مراجعة الحسابات التي ينص عليها قانون المالية العامة .

ثانيا - مهام اللجنة

ألف - اجراءات الشكاوى

٦ - المهمة الأولى للجنة حقوق الإنسان وهي التي ظلت حتى عهد قريب أفضل مهمة معروفة في نيوزيلندا هي أن اللجنة تعمل بمثابة مجلس مناهض للتمييز يتمتع بولاية خاصة بالشكاوى الفردية التي تُقدم استنادا إلى عدد من الأسباب المحددة في القانون - هي في الوقت الحاضر الجنس ، والحالة الاجتماعية ، والمعتقد الديني أو الاخلاقي ، والعرق في ظروف معينة . وأُدرج حديثا عامل السن ، وإن كان يقتصر حتى الآن على مجال العمالة .

٧ - ويُؤمل أن يجري توسيع نطاق هذا القانون عما قريب ليشمل ، في جملة أمور ، العجز (بما في ذلك الاعتلال والمرض) ، والتوجه الجنسي ، والوضع الأسري ، وهوية الزوج (الزوجة) ، والوضع من حيث العمل ، والرأي السياسي . وقد قُدِّم كذلك مقترح يدعو الى دمج قانون العلاقات العرقية وقانون لجنة حقوق الإنسان . ويُرى أن ذلك من شأنه أن يجعل القانون أيسر فهما بالنظر الى أن قانون لجنة حقوق الإنسان يتناول التمييز لأسباب محددة في قانون العلاقات العرقية في مجالات لا يتناولها قانون العلاقات العرقية هذا .

٨ - أما الاستفسارات والشكاوى فيتلقاها في بادئ الأمر موظف الاستفسارات . ثم يقوم بالتحقيق في كل شكوى وسيط يجري مقابلات مع جميع الأطراف المعنية ويجمع معلومات ويقدم تقريراً إلى اللجنة . واذا تبين للجنة أن الشكوى وجيهة ، يحاول الوسيط ايجاد تسوية بين الشاكي والمدعى عليه . ويُسوَّى أكثر من ٩٠ في المائة من الشكاوى بهذه الطريقة . وتشمل أمثلة التسوية تقديم اعتذار ، وقيام رب العمل أو المدعى عليه بتنفيذ برامج تعليمية وتدريبية لصالح مكان العمل أو تقديم المشورة على أساس فردي (لحالات مثل المضايقة الجنسية) والتعويض النقدي .

٩ - واذا لم تُسوَّ الشكوى ، تقوم اللجنة نفسها برفع القضية بالنيابة عن الشاكي أو بدلا منه إلى محكمة الفرص المتكافئة ، وهي هيئة قضائية مستقلة منفصلة . وهذا نموذج يختلف بعض الشيء عن النموذج القائم في ولايات قضائية أخرى ولكنه نموذج وجدناه يتسم بمزايا كبيرة .

باء - التعليم

١٠ - ثانيا ، للجنة دور تعليمي واسع جدا في جوانب حقوق الإنسان جميعها تقريبا بما في ذلك البعد الدولي . فإن نيوزيلندا ، منذ توقيعها على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨ ، قد صدقت على عدد من الاتفاقيات مثل الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (١٩٧٢) ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٧٨) ، والبروتوكول الاختياري والبروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٨٩ و١٩٩٠) ، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٨٤) واتفاقية حقوق الطفل (١٩٩٣) .

١١ - وتقوم اللجنة ، مثلا ، بإعداد مواد من أجل برامج تدرس في المدارس بشأن تكافؤ فرص العمالة والمضايقة الجنسية .

جيم - دور أوسع في مجال حقوق الإنسان

١٢ - ثالثا ، للجنة دور رقابي أوسع نطاقا . فهي مخولة سلطة تمحيص التشريعات وبإمكانها أن تقدم بيانات بشأن مشاريع القوانين بالطريقة المعتادة إلى لجنة مختارة أو أن تقدم تقارير على نحو منفصل الى رئيس الوزراء .

١٣ - وقد قامت اللجنة في الآونة الأخيرة بإعداد وتقديم عدد من البيانات فيما يتعلق بالعمالة وفي اطار جانب الحرمة الخاصة في التشريعات المتعلقة بالمعلومات . وهي تستطيع أن تتلقى عرائض من الجمهور ، وأن تدلي ببيانات عامة وتقدم تقارير الى رئيس الوزراء بشأن "أي مسألة تؤثر على حقوق الإنسان" . ومن بين الأمثلة الحديثة على ذلك تقديم "تقرير الى رئيس الوزراء بشأن العمال المهاجرين" (١٩٩٠) ، وتقديم تقرير عن الصحة العقلية ، و"حقوق المرضى والمصلحة العامة" (١٩٩١) و"من يُعنى بالأطفال؟" ، وهي دراسة عن الأطفال والنشء في مجال الرعاية التي تقدم خارج نطاق الأسرة (١٩٩٣) . وتستطيع اللجنة أن تقدم أيضا تقارير عن استصواب الانضمام الى الصكوك الدولية . ويجري الآن استشارتها أيضا فيما يتعلق باجراءات تقديم التقارير الى هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات .

١٤ - كذلك فإن تعزيز وحماية حقوق الإنسان في نيوزيلندا ينشئان الالتزام بابلاغ اللجنة بالمبادرات الدولية والاقليمية في مجال حقوق الإنسان وباشتراك اللجنة في هذه المبادرات .

ثالثا - قانون شرعة الحقوق النيوزيلندي

١٥ - إن دور اللجنة في النهوض بحقوق الإنسان في نيوزيلندا وفقا للعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان قد زيد تعزيزاً بالموافقة على قانون شرعة الحقوق لعام ١٩٩٠ الذي يدرج العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في التشريع الداخلي . وتتولى شرعة الحقوق حماية الحقوق الأساسية المدرجة فيها بطريقتين هما: بضمان مراجعة مشاريع القوانين الجديدة في ضوء هذه الحقوق قبل تقديمها الى مجلس النواب ، وبتوجيه المحاكم في تفسيرها للقوانين بطريقة تتفق مع شرعة الحقوق . بيد أن الحقوق الواردة في الشرعة تخضع لفرع تقييدي يسلم بالحاجة الى اقامة توازن بين شتى الحقوق أحدها في مواجهة الاخرى ، وفي اطار المصلحة العامة .

١٦ - وإن العنوان الطويل لقانون شرعة الحقوق ، بالاضافة الى تأكيده التزام نيوزيلندا بالعهد الدولي ، ينص بالتحديد على أن هدف هذا القانون هو "تأكيد وحماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية في نيوزيلندا" . ولذلك يمكن ادراك أن اللجنة لها دور رئيسي في رصد تنفيذ شرعة الحقوق .

رابعا - سجل نيوزيلندا في مجال حقوق الانسان

الاعلان العالمي لحقوق الانسان	اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة	١٩٤٨
اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين (التحفظ على ٢٤(٣))	الانضمام	١٩٦٠
بروتوكول عام ١٩٦٧	انضمام	١٩٧٣
قانون العلاقات العرقية (انشاء مكتب موفّق العلاقات العرقية)		١٩٧١
الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (يُقدم عنها تقرير كل سنتين ؛ قدم التقريران الثامن والتاسع معا في آب/أغسطس ١٩٩٠)	تصديق	١٩٧٥

انشاء مكتب أمين المظالم		١٩٦٢
قانون لجنة حقوق الانسان (انشاء لجنة حقوق الانسان)		١٩٧٧
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (تحفظ على المواد ١٠(٣)(ب) ؛ ١٠(٣) ؛ ١٤(٦) ٣٠ ؛ ٣٣) التقرير الأول عام ١٩٨٣ ؛ والتقرير الثاني عام ١٩٨٩	تصديق	١٩٧٨
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (تحفظ على المواد ٨ ؛ و١٠(٣) ـ ايداع التقرير الأول ١٩٩٠ ـ لم يُعرض بعد)	تصديق	١٩٧٨
قانون المعلومات الرسمي (إسناد ولاية لأمين المظالم)		١٩٨٢
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (قدّم التقرير الأول في عام ١٩٨٧ وقُدّم التقرير الثاني في تموز/يوليه ١٩٩٣ ـ لم يعرض بعد (تحفظ على المادة ١١(٣)(ب) ؛ التجنيد في القوات المسلحة ؛ والعمل تحت الأرض في المناجم (سُحب في وقت لاحق من بعد الاشعار بإنهاء العمل باتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٤٥)	تصديق	١٩٨٤
اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاانسانية أو المهينة (قُدّم التقرير الأول في تموز/يوليه ١٩٩٣) ـ لم يعرض بعد	تصديق	١٩٨٩
البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية	تصديق	١٩٨٩
قانون شرعة الحقوق		١٩٩٠

البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	انضمام	١٩٩٠
اتفاقية حقوق الطفل	تصديق	١٩٩٣

اتفاقيات منظمة العمل الدولية

صدقت نيوزيلندا على عدد كبير من اتفاقيات منظمة العمل الدولية وقد ظلت نصيرا قويا لتلك المنظمة . بيد أنها لم تصدق على الاتفاقيتين رقمي ٧٦ و٩٨ .

- - - - -